



**ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان
للتجارة و التمويل/الجزائر-**

**CONTROLS FOR ESTABLISHING PARTICIPATORY FINANCIAL WINDOWS
IN TRADITIONAL BANKS
A CASE STUDY OF THE HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE / -
ALGERIA**

هامل عبدالمالك، أستاذ محاضر ب.

المدرسة العليا للتجارة، القطب الجامعي قليعة

تاريخ الاستلام: 2019/10/21 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/04/14 ؛ تاريخ القبول : 2021/06/18

الملخص:

شهد القطاع المصرفي تطورات عديدة أبرزها تحول البنوك التقليدية إلى النشاط المصرفي الإسلامي في أشكال عديدة. تسلط الدراسة الضوء على أحد هذه الأشكال و هو الشبائيك المالية التشاركية، حيث تكمن مشكلة الدراسة في تحديد الضوابط اللازمة لإنشاء الشبائيك في البنوك التقليدية. كما تهدف الدراسة إلى بيان مدى شرعية العمل بهذه الشبائيك و دعوة البنوك إلى التقيد بضوابطها الشرعية، و قد تم اتباع منهج وصفي تحليلي و ذلك لفهم التحول المصرفي و ضوابط إنشاء الشبائيك التشاركية، كما استعمل أسلوب دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر من خلال تقييم عملية إنشاء شبائكه التشاركي. توصلت الدراسة إلى أن الخدمات المصرفية الإسلامية تمثل عنصر جذاب لشريحة جد معتبرة من العملاء في الجزائر ، كما توصي الدراسة بضرورة احترام ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية المتعارف عليها.

كلمات مفتاحية: التحول المصرفي، البنوك التقليدية، الصيرفة الإسلامية، الشبائيك المالي التشاركي، بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر.

تصنيف JEL: G12,G14,Z12

Abstract:

The banking sector has witnessed various developments, most notably the transformation of traditional banks into Islamic banking in many forms. This study highlights one of these forms, which is the Participatory Financing Windows; where it deals with the problematic of determining the necessary controls for the establishment of those windows in traditional banks. The study also aims to demonstrate the extent of legitimacy of exploiting those windows and also to call on the banks to abide by the relevant Sharia controls. For this purpose, an analytical inductive approach has been followed to understand the banking transformation and the controls of creating participatory windows. Also, a case study of the Housing Bank for Trade and finance/Algeria has been used by assessing the process of establishing its participatory window. And so, the most important target that has been reached is that the Islamic banking services represent an attractive element for a significant segment of customers, also the study settles that the success of the participatory financial windows lies in respecting the common controls of the establishment.

Keywords: banking transformation, traditional banks, Islamic banking, Participatory Financing Window, housing Bank for Trade and finance/Algeria.

JEL classification : G12,G14,Z12

* هامل عبدالمالك / hamelesc@yahoo.fr

أبرز التحديات التي تواجه الفاعلين في القطاع المصرفي هو التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى الإسلامي، وهذا بعد النجاحات التي حققها هذا الأخير. حيث تختلف أوجه التحول باختلاف طبيعة البنك و ظروفه الداخلية و الخارجية. من بين هذه الأوجه فتح شبائيك مالية تشاركية و التي تسمح للبنك بتحقيق النجاحات المرجوة شريطة الالتزام بجملة من الضوابط و المتطلبات. من خلال هذه الورقة البحثية نحاول الإجابة على التساؤل المركزي التالي: ماهي ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية؟ و ما مدى احترام بنك الإسكان للتجارة و التمويل لها ؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أشكال التحول المصرفي؟
2. ما المقصود بالشبائيك المالية التشاركية ؟
3. ماهي الإجراءات التي صاحبت تأسيس الشباك التشاركي في بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر؟

فرضيات الدراسة: بعد القراءات الأولية للبحث، و من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في هذه الدراسة، و للإجابة عن الأسئلة المطروحة، نقدم الأجوبة المحتملة و المؤقتة التالية:

1. العديد من البنوك التقليدية انتقلت إلى عرض منتجات مالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، هناك من اعتمد على الانتقال التدريجي وآخرون فضلوا التحول الكلي.
2. الشبائيك المالية التشاركية هي مصلحة تابعة لبنك تقليدي متخصصة في تقديم منتجات وخدمات موافقة للشرع الإسلامي.
3. الشباك المالي التشاركي لبنك الإسكان للتجارة و التمويل ثم تأسيسه وفق الضوابط المتعارف عليها.

الدراسات السابقة:

- فلاق علي و سامي رشيد، 2014، أصدرنا مقالا في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، بعنوان النوافذ الإسلامية و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، تطرقا الباحثان إلى مفهوم وأشكال التحول المصرفي مع ذكر بعض التجارب العربية في إنشاء النوافذ الإسلامية.
- محيريق عدنان، 2017، أصدر دراسة في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 10، الجزء 02، عنوان الدراسة هو التحول نحو الصيرفة الإسلامية ، أين ثم الإشارة الى التحول المصرفي عبر النوافذ و الفروع الإسلامية.
- باهي سندس ربحان، 2018، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، تناولت فيها دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية مع دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا و الجزائر)

الملاحظ أن هذه الدراسات عالجت زوايا مهمة في موضوع الشبائيك المالية التشاركية بدون التفصيل في موضوع ضوابط إنشاء هذه الشبائيك.

المنهج المتبع:

من أجل بلوغ تطلعات الدراسة، سيتم الإستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية و المالية، ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال هذه الورقة البحثية أين جمعت المادة العلمية من المراجع و الإنترنت لعرض الجانب النظري، مع دراسة حالة التي تقيم تجربة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر في طريقة فتحه لشباك مالي إسلامي.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- عرض صيغ وطرق تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، و تسليط الضوء على الشبائيك التشاركية كاسلوب تحول يسمح للبنك الجمع بين النظامين التقليدي و الإسلامي، مع إبراز دور الشبائيك التشاركية في انتشار الصيرفة الإسلامية على حساب التقليدية و ذلك على المدى المتوسط و البعيد.
- عرض تجربة بنك الإسكان/الجزائر في إنشاء شبائيك مالي تشاركي ومساهمته في رفع مردودية البنك، مما يسمح بالترويج لإعتماد الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك التقليدية الأخرى الناشطة في الجزائر.

هدف الدراسة: تكمن الغاية المرجوة من هذا البحث في تعريف الشبائيك المالية التشاركية داخل البنوك التقليدية و عرض متطلبات نجاح عملية إنشائها من خلال الالتزام بالضوابط المتعارف عليها. و أيضا تقييم خطة بنك الإسكان/الجزائر في التوجه نحو تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر- (ص ص: 1 - 17)

- تحتوي هذه الدراسة على المباحث الثلاث الآتية:
- أشكال تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية
- الإطار المفاهيمي للشبائيك المالية التشاركية
- دراسة نقدية لإنشاء الشبائيك المالي التشاركي في بنك الإسكان للتجارة و التمويل/ الجزائر

المبحث الأول: أشكال تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية

قبل التطرق إلى مصطلح التحول نحاول أولاً إبراز مفهوم البنك التقليدي و كذا الإسلامي أو ما يعرف أيضاً بالتشاركي مع عرض الفروقات الجوهرية بينهما.

1- تعريف البنك التقليدي و الإسلامي و الفرق بينهما

1-1 البنك التقليدي: تعد البنوك إحدى أهم و أقدم المؤسسات المالية الوسيطة وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية و التوفير لأجل من الأفراد و المؤسسات، و إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان و الخصم و بقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية. و مما سبق يتضح ما يلي:

- ❖ أن البنوك التقليدية تقبل جميع أنواع الودائع وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم.
- ❖ أن البنوك التقليدية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الأخرى ولا على فئة معينة من الأفراد دون الأخرى.
- ❖ تمنح البنوك التقليدية أنواع مختلفة من القروض ، قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين.
- ❖ تتمتع البنوك التقليدية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.ⁱ

من هذا التعريف نستطيع القول أنه وبالرغم من تنوع نشاطات ومنتجات البنوك التقليدية إلا أن أساس هذه المنتجات هو قبول إيداعات من طرف الزبائن بمعدل فائدة لصالح هذا الأخير ثم يتم توزيع هذه الودائع على زبائن آخرين في شكل قروض بمعدل فائدة أكبر من الأول. وعليه فإن البنك التقليدي وسيط مالي يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الإقراض و الإقراض.

2-1 البنك الإسلامي: هي مؤسسات التي تلتزم بالشريعة الإسلامية في معاملاتها وعدم التعامل بالفائدة أخذا و لا عطاء.ⁱⁱ

وبهذا أهم خصائص المميزة للبنوك الإسلامية هيⁱⁱⁱ:

- ❖ الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية في كل تعاملاتها المصرفية.
- ❖ عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا و لا عطاء بشكل مباشر أو مستتر باعتبارها من الربا الحرام.
- ❖ إرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال توسط البنك بين أصحاب الأموال و طالبي التمويل مع عدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.
- ❖ إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في المجتمع.

3-1 الفروق بين البنك التقليدي و الإسلامي: نحاول في الجدول التالي عرض أهم الفروق بين البنكين:

الجدول رقم 01: الفروق بين البنك التقليدي و الإسلامي

عناصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
طبيعة الدور	مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين، المودعين والمستثمرين	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات وأساليب متعددة يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا.

ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر-

(ص ص: 1 - 17)

المال	سلعة تبايع أو توجّر	أداة تداول و ليس سلعة
أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح والخسارة
صفة المتعامل معه	*مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدّين وكلاهما على أساس الفائدة. *مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات	*صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان. *صاحب حساب استثماري فهو رب العمل. *مشتري/بائع في جميع أنواع البيوع الحلال. *مشارك.
صيع التمويل	الإقراض و الإقتراض	المرابحة المشاركة، المضاربة ، السلم، الاستصناع ، الإجارة، التورق، البيع الأجل، الاستثمار المباشر.
المحظور و الجائز	يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع إلا لسداد دين له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة. يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.	يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.
الوظيفة الرئيسية	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال وللمضارب أي المصرف أن يضارب فيكون رب المال وأصحاب العمل (المستثمرون)، هم المضاربون
صندوق الزكاة	لا مكان له فيه	أحد ركائز الدور الاجتماعي
البيئة القانونية	منسجمة و مساندة	غير منسجمة وضعيفة المساندة

المصدر: سمير الشاعر، الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص ص: 164-168.

2- التحول المصرفي و أشكاله

حققت البنوك الإسلامية في الفترة الأخيرة كسباً مادياً ومعنوياً رفيع المستوى ونالت ثقة المتعاملين معها رغم أنها حديثة النشأة مقارنة مع البنوك الربوية. الأمر الذي مهد لانتشار تبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بطرق مختلفة. انتشار هذه الظاهرة هو اعتراف ضمني لأهمية المصارف الإسلامية وطبيعة عملها خصوصاً من ناحية أساليب تمويلها.

2-1 مفهوم التحول المصرفي: يعرف التحول إلى الصيرفة الإسلامية على أنه " انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعاً إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية"^{iv}

هذا التعريف يعتريه نوع من القصور بسبب أمرين مهمين، الأول متعلق بدوافع التحول، فبالإضافة إلى الدوافع العقائدية هناك دوافع أخرى ربحية، أما السبب الثاني متعلق بشكل التحول، فبالإضافة إلى التحول الكلي كما هو مذكور في التعريف هناك أيضاً التحول الجزئي.

وبالتالي تعرف هذه الدراسة التحول المصرفي على أنه انتقال البنك التقليدي إلى تقديم خدمات و منتجات تتماشى مع قواعد الصيرفة الإسلامية، سواء كان التحول كلياً أو جزئياً، كما أن الدافع قد يكون عقائدي ، ربحي تجاري أو كلاهما.

2-2 أشكال التحول المصرفي: الطريقة المتبعة لتحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هي:

ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر- (ص: 1 - 17)

- الدمج بين النظامين المصرفيين، التقليدي والإسلامي، لاستهداف أكثر من فئة، هذا المزيج من الخدمات لا يمنح أي استقلالية للمنتجات و الخدمات الإسلامية و بالتالي اختلاط بين ما هو مباح وحرام شرعاً، و هذا مخالف مع المعيار الشرعي رقم 06 المسمى تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي، الصادر من هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI^v، التي ومنذ تأسيسها أصدرت ما يقارب 100 معيار مطبقة في عديد الدول العربية، الإسلامية و أخرى، مصنفة هذه المعايير كالاتي: محاسبية، شرعية، الحوكمة، المراجعة، أخلاقية. جاء في البند 1/2 : يجب تنفيذ ما تتطلبه الشريعة لتحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي والالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، في جميع العمليات الجديدة عقب التحول. أما العمليات غير المشروعة المبرمة قبل قرار التحول فالأصل التخلص منها فوراً ولا يجوز التأخير إلا فيما تقتضيه الضرورة أو الحاجة مراعاة للظروف الواقعية للبنك، لتجنب خطر الانهيار أو حالات التعثر على أن يتم التخلص من آثارها وفقاً لهذا المعيار.^{vi}
- التحول من خلال إنشاء شبائيك مالية تشاركية أو ما يعرف بالنوافذ الإسلامية حيث تكون تابعة للبنك التقليدي، ما يميزه على الشكل الأول أنه وبالرغم من تبعيته إدارياً للبنك التقليدي إلا أنه مستقل من حيث المكان ، الأعمال و القائمين عليه، و هذا من أجل تفادي المحذور الشرعي المذكور سابقاً.
- التحول من خلال الفروع الإسلامية التابعة للبنك التقليدي وذلك عن طريق تحويل أحد فروع البنك إلى فرع إسلامي أو إنشاء فرع جديد يتعامل وفق قواعد الصيرفة الإسلامية، وهو شكل من أشكال التحول التدريجي لأن كبر حجم نشاط النافذة الإسلامية قد يحول لفرع إسلامي وبدوره تنتقل العدوة إلى باقي الفروع التقليدية في البنك ليصبح في الأخير إسلامياً. كما يمتاز بأكثر استقلالية عن سابقه.
- التحول الكامل لوحدة الجهاز المصرفي. وفق هذا المدخل يتم تحويل النظام المصرفي بالكامل للتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دفعة واحدة، ومن ثم خضوع معاملات البنوك التقليدية مع البنك المركزي ومع العملاء لضوابط الشريعة الإسلامية، ومن ثم إقامة نظام مصرفي إسلامي كامل بديلاً للنظام التقليدي. ويعتبر الدافع العقائدي السبب الرئيسي للتحول في هذه الحالة.
- التحول من خلال إنشاء البنوك التقليدية لبنوك جديدة تعمل وفق منهج الشرع الإسلامي، أي أنها مستقلة و لها كل صلاحيات البنك الإسلامي تبقى فقط ملكيتها تابعة للبنك التقليدي بحكم أنه صاحب رأس المال.

وبالعودة الى المعيار الشرعي 06، ذكر في نطاق المعيار أن التحول المصرفي يشمل مقومات تحول البنك التقليدي إلى مصرف بموجب قرار بالتحول الكلي الفوري في تاريخ محدد يتم إعلانه، سواء كان القرار من داخل البنك، أم من خارجه ، والمدى الزمني للتحول، وأثر التحول على طرق تلقي الأموال وكيفية توظيفها، والمعالجة لكل من التزامات البنك وحقوقه قبل التحول، ما قبض أو دفع منها وما لم يقبض أو لم يدفع، وكذلك الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحول، ووجوه التصرف فيها.^{vii}

أي أن التحول الكلي هو الشكل الوحيد الذي نستطيع تطبيق عليه المعيار 06، و لا يشمل هذا المعيار ما كان مباحاً من أعمال البنوك و مكاسبها، إذ ليس محلاً للتحول، لأنه لا محذور شرعاً في الاستمرار عليه والانتفاع به. كما لا يشمل ما يتعلق بإنشاء البنوك التقليدية نوافذ أو إدارات أو وحدات إسلامية. و من أجل إيضاح أشكال التحول، نحاول في الجدول الآتي جمع أهم أمثلة لتحول البنوك سواء كانت إسلامية أو غيرها:

الجدول رقم 02: أشكال تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي

البنك المتحول	أشكال التحول
مصرف درسدنر كلاينورث بنسن ، الذي أسس وحدة متخصصة للصيرفة الإسلامية (1980م)	التحول من خلال إنشاء شبائيك مالية تشاركية
مجموعة الأسترالية النيوزيلندية المصرفية التي أنشأت قسماً خاصاً بالتمويل الإسلامي	
مصرف "سيتي بنك" الذي أسس وحدة تمويل إسلامية متخصصة (1980م)	
البنك السعودي البريطاني الذي أنشأ إدارة شبه مستقلة للصيرفة الإسلامية	
البنك السعودي الأمريكي الذي أنشأ وحدة مستقلة للتمويل الإسلامي	
بنك الكويت المتحد الذي أنشأ وحدة متخصصة للاستثمار الإسلامي (1991م)	
بنك الإسكان للتجارة و التمويل / الجزائر فتح نافذة إسلامية سنة 2015	

البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية	
البنك الأهلي التجاري السعودي الذي يعتبر من أكبر البنوك العاملة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.	
بنك مصر الذي افتتح فروعاً إسلامية ولكن ليس بغرض التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية لباقي فروع أو أعماله	التحول من خلال الفروع الإسلامية التابعة للبنك التقليدي
مصرف "سيتي بنك" الذي أسس فرعاً إسلامياً برأس مال مستقل في دولة البحرين في عام 1996م	
بنك الشارقة الوطني في الإمارات العربية المتحدة	التحول الكامل لوحدات الجهاز المصرفي
بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية	
تأسيس البنك العربي للبنك العربي الإسلامي في الأردن	التحول من خلال إنشاء البنوك التقليدية لبنوك جديدة تعمل وفق منهج الشرع الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع^{viii}

من الملاحظ أن فتح الشبائيك المالية التشاركية هي الأكثر شيوعاً بعد طريقة الدمج بين المنتجات التقليدية و الإسلامية، هذه الأخيرة هي الأكثر استعمالاً في البنوك التقليدية و أمثلتها عديدة إلا أنها بعيدة عن المتطلبات الشرعية للصيرفة الإسلامية. و بالتالي فإن الشبائيك المالية التشاركية هي من أنجع الطرق في التحول وهذا لسهولة و خلوها من تعقيدات أشكال التحول الأخرى.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشبائيك المالية التشاركية

نظراً لضعف مصداقية الدمج الغير مقيدة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنباً إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية ، لجأت المصارف إلى معالجة هذا القصور بافتتاح شبائيك مالية (نوافذ / وحدات) إسلامية ، في فروعها التقليدية أو في مقرها الرئيسي ، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها.

1- مفهوم الشبائيك المالية التشاركية و مشروعيتها

كان مصرف مصر أول من فتح شبائيك مالية تشاركية تابعة له سنة 1980م قدم من خلاله خدمات مصرفية إسلامية أطلق عليه " فرع حسين للمعاملات الإسلامية"^{ix}.

1-1 تعريف الشبائيك المالي التشاركي: و فيما يلي تعريفين مختلفين:

- تخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية.^x
- إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها و مراقبتها.^{xi}

ركز التعريف الأول على نقطة تبعية الشبائيك الإدارية للفرع التقليدي للبنك و اهتمامه بالخدمات الإسلامية ، أما التعريف الثاني فعرج على استقلالية الشبائيك وضرورة عدم مزج خدماته و منتوجاته مع الخدمات و المنتوجات التقليدية، بالإضافة إلى توفر هيئة شرعية تراقب أعمال الشبائيك و تجيز منتوجاته.

و إذا عدنا إلى الغاية وراء إنشاء الشبائيك فهي منحصرة بين غايتين، الأولى متعلقة بالمبدأ العقائدي، فيقرر البنك التحول إلى بنك إسلامي و ترك الربا في شكل تحول تدريجي، أما الغاية الثانية متعلقة بالواقعية الاقتصادية و السعي لتعظيم الأرباح، و لهذا رأينا في الجدول السابق عدد معتبر من البنوك العالمية التي فتحت شبائيك بالرغم من أنها غير مسلمة.

2-1 مشروعية الشبائيك التشاركية: اختلفت آراء الفقهاء و الخبراء في مجال الصيرفة الإسلامية بين مؤيد و معارض لإنشاء الشبائيك فهناك من يراها أنها محاولة لتضليل المتعاملين بحكم أنها تابعة لفرع تقليدي، و آخرون يشجعون على إنشائها لكونها فرصة لانتشار الصيرفة الإسلامية و اعتراف ضمنى من قبل البنوك التقليدية للدور البارز التي تؤديه الصيرفة الإسلامية في القطاع المالي و الاقتصادي بشكل عام.

ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر- (ص: 1 - 17)

المؤيدون لفتح شبائيك مالية تشاركية:

- الفروع الإسلامية و الشبائيك تعتبر من وسائل محاربة الربا، و رفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية هو من أهم المقاصد التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها بكل وسيلة ممكنة^{xii}.
- الشبائيك الإسلامية هي البديل الممكن حالياً في بعض الدول العربية والإسلامية، نظراً لصعوبة الحصول على تصاريح لإنشاء المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر.
- نجاح هذه الفروع قد يغري البنوك التقليدية للتحويل الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- الشبائيك الإسلامية تعتبر خطوة للتدرج في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي إلى أن يحين الوقت المناسب لتحويل البنك بالكامل إلى بنك إسلامي، وهذا يتماشى مع منهج الإسلام في التدرج في تطبيق بعض الأحكام الشرعية كالترج في تحريم الخمر والربا.
- الفروع الإسلامية تساهم في اكتساب الأساليب التقنية المتقدمة والخبرات المتركمة لدى البنوك التقليدية منذ مئات السنين بما يدعم ويطور العمل المصرفي الإسلامي ويزيد من فعاليته.
- إنشاء شبائيك متخصصة بالمصرفية الإسلامية داخل البنوك التقليدية يعد اعترافاً منها بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي، واعترافاً منها بواقعية التطبيقات العملية لنماذج العمل المصرفي الإسلامي، وأن الفكرة تتجاوز مجرد رفع الشعارات أو دغدغة المشاعر.^{xiii}
- نجاح تجارب التحويل للعمل المصرفي الإسلامي يعد فتحاً كبيراً، كتحويل بعض البنوك التقليدية الكبرى إلى مصرف إسلامي، مثل البنك الأهلي التجاري بالسعودية.
- وجود فروع وإدارات إسلامية داخل البنك التقليدي قد يشجع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين (الإسلامي والتقليدي) بدلاً من المواجهة بينهما^{xiv}.

المعارضون لفتح شبائيك مالية تشاركية:^{xv}

- قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ** (277) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (278) [الآية 278-279 البقرة] ووجه الاستدلال أن الآية الكريمة لم تترك للمسلم الذي يتعامل بالربا حلاً آخر إلا التوبة، فإما التوبة وترك التعامل بالربا وإما الدخول في حرب مع الله تبارك وتعالى، أعادنا الله من ذلك. كما أن الشباك تابع لفرع تقليدي ربوي، و بحسب القاعدة الفقهية "التابع تابع" لذا يتبع الفرع الأصل في الحكم، فتحريم أعمال الفرع يعني تحريم أعمال الشباك.
- وقوله تعالى: **أَفْتُمُونَنِي بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ تُقْلَمُ أَلْفُمَةُ يُرَدُّونَ إِلَى أَسَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ** [الآية 84 البقرة]. ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أن على المسلم أن يأخذ الدين بكامله، فهو كل لا يتجزأ، فلا يقبل من المسلم المعترف بحرمة التعامل بالربا الاستمرار فيه، وهذا ينطبق على البنوك التقليدية، فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله في جانب (وهو النوافذ الإسلامية) وتتركه في جانب آخر (وهو الفروع التقليدية).
- قد يعرقل تواجد الشباك التحويل الكلي إلى بنك إسلامي أين يكتفي البنك التقليدي بنشاط الشباك و المواصل في تقديم الخدمات التقليدية في فروع الأخرى.
- غالبية البنوك التي تحتوي على شبائيك مالية تشاركية والتي ثم انشاؤها لأغراض ربحية، لا تقبل بالتخلي على فروعها التقليدية من أجل التحويل الكلي، وبالتالي قد تفتح شبائيك إسلامية أخرى إن كانت مردوديتها عالية و لكن دون التخلي على الفروع التقليدية ما دامت هي الأخرى تعود بفوائد طائلة، و هذا عكس السبب الأساسي لتواجد الشبائيك و المتمثل في التحويل الجذري إلى أن يصبح البنك إسلامياً.
- التعامل مع الفروع الإسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، إذ أن الفصل بين أموال الشبائيك وأموال البنك الأم يتعذر في معظم الأحيان وخاصة في استخدامات أموال الحسابات الجارية، كما أن فائض السيولة لدى الشباك قد يحول إلى المركز الرئيسي الذي يخلطه بأمواله ويستعمله في استثماراته لحين احتياج الشباك إليه، وفي ذلك إغانة له على الربا.
- ازدواجية النظام في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية لا تعكس وضوحاً في التصور ولا اعتباراً للموقف الشرعي من قضية الربا.
- التخوف من أن تؤدي تباعية الشباك إلى فرع تقليدي إلى التشويش على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء.

الجمع بين آراء المؤيدين و المعارضين يدفعنا للقول أنه الأولى على البنك التقليدي أن يتحول كلياً و إن لم تكن له رغبة في ذلك فعليه تأسيس بنك إسلامي جديد مستقل عن البنك التقليدي مادامت البيئة تسمح و تسهل عملية التأسيس. ولكن إن كانت الصيرفة الإسلامية فتية في المنطقة و نسبة مشاركتها في النشاط المالي صغيرة، زد على ذلك غياب قوانين كافية

ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر- (ص: 1 - 17)

لحماية البنك الإسلامي و الزبون، ففي هذه الحالة تكون عملية انشاء الشبائيك أمر ضروري و مرغوب، من أجل توسيع نطاق الصيرفة الإسلامية و فرد تواجدها.

2- متطلبات إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية

- ❖ **1-2 المتطلبات القانونية:** وتتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي على البنك الالتزام بها وتتمثل في:
 - ❖ صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح الشباك التشاركي ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس الشباك بحيث:
 - ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات.
 - الفصل بين عمل البنك التقليدي والشباك في الأنشطة، والأهداف، والمنتجات المصرفية.
- ❖ الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التقليدي ممثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروطا على البنك التقليدي نذكر منها:
 - قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح الشباك المالي التشاركي.
 - وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل مصرفي مزدوج.
 - إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات.
 - عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملات الشباك في البنك التقليدي.
 - تعديل عقد التأسيس بأن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابة شرعية.
 - إجراء تعديلات هيكلية على البنك المتحول، وتخصيص موارد بشرية مؤهلة لإدارة العمل الإسلامي.
- ❖ تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التقليدي بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول للعمل الإسلامي، والآثار القانونية المترتبة، وأي عقبات قانونية تواجه العملية.^{xvi}

2-2 المتطلبات الشرعية: فيما يلي أهمها:

- ❖ وجود توجه صادق للقيادات العليا للبنك التقليدي ممثلة في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويترجم صدق التوجه للقيادات العليا من خلال الاستعداد لتحمل تكاليف الالتزام بالضوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل، كأن تقع مخالفات شرعية لعمليات استثمارية فتجنب الأرباح الناتجة عنها لمخالفتها للشريعة. حتى و إن كان هذا النوع من العوائد يسجل كأرباح في باقي فروع البنك، من هذا التصرف يظهر النية الصادقة للقيادات العليا في تبني أعمال مصرفية في الشباك وفق أحكام الشريعة الإسلامية. كذا يترجم صدق التوجه بعدم التساهل في الالتزام الشرعي وتجنب ارتكاب مخالفات شرعية كبيرة لأنها تشوه حقيقة الفروع والشبائيك الإسلامية ومصداقيتها. كما يترجم صدق التوجه في إدراك وفهم قضية الحلال والحرام بالرغبة في الحلال والسعي إليه ونبذ الحرام واجتنابه. الأمر الذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة أن هذه الفروع الإسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية.^{xvii}

- ❖ تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تطبيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الشبائيك الإسلامية وتعمل على صياغة عقود الاستثمار والتثبت من صحة تطبيق عقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية. وجود هيئة فتوى ورقابة شرعية في الشبائيك التشاركية مطلب شرعي هام ومركز أساس لعملها وتأكيد على استقلاليتها. حيث يولد وجودها ثقة عالية وطمأنينة لدى الناس من ثم الإقبال عليها والتعامل معها. ولهذا كان لزاما مرافقة الهيئة الشرعية للشباك في مرحلة التأسيس و أثناء نشاطه. كما أن أعضاء الهيئة الشرعية من الضرورة بمكان أن تكون لهم خبرة عالية في المجال الفقهي و الصيرفي على حد سواء من أجل اعطاء أكثر مصداقية لأرائهم حول مشروعية عمل الشبائيك. تجتمع بصفة دورية عادة مرة كل شهر للنظر في ما يعين لها من موضوعات ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ، وهنا يأتي دور المدقق الشرعي الداخلي الذي يتواجد بصفة يومية داخل الشباك بحكم أنه موظف عكس أعضاء الهيئة الذين يحملون صفة المستشارين، فالمدقق مطالب بمتابعة توصيات الهيئة الشرعية و تقييم أعمال الشبائيك بالاستناد الى مقتضيات الصيرفة الإسلامية، المدقق يقدم بدوره وبصفة دورية تقارير الى ادارة البنك عن طريقة عمل الشباك مع ابداء رأي فني محايد.

- ❖ ضرورة الفصل التام بين أموال الشبائيك المالية التشاركية الإسلامية وأموال البنك التقليدية وفروعها، وأن يضع القائمون على البنك في نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار حيوي لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتم من خلال شباك البنك التقليدي.

❖ اجتناب المحرمات خاصة الربا في جانبي جذب الودائع واستثمارها، واجتناب الغرر والجهالة في العقود وكذا في اجتناب بيع ما لا يملك، فيجب أن يكون التملك قبل التملك فالشراء أولاً ثم البيع. وهنا يأتي أهمية وجود هيئة رقابة شرعية وتدقيق شرعي لضمان عدم الوقوع في تلك المحرمات.

2-3 المتطلبات الإدارية: سبق الإشارة الى أن الشباك كيان مالي مملوك للبنك التقليدي ومن ثم فليس له شخصية قانونية مستقلة لأن ليس له رأس مال، كما أنه تابع عملياً للبنك الأم. و لكن التبعية بهذا المفهوم لا يتعارض مع منح الشباك استقلال إداري من خلال إنشاء إدارة عامة أو قطاع إداري يكون ضمن الهيكل الأم. ولكن يتولى إدارة الشبائيك الإسلامية بشكل مستقل وبهيكل تنظيمي جزئي مستقل وبتعليمات إدارية ومصرفية واستثمارية مختلفة عن البنك الأم تتلاءم مع مبادئ وضوابط الصيرفة الإسلامية. تتجسد هذه الاستقلالية في تعديل عقد البنك التقليدي و كذا نظامه الأساسي ليعطي شرعية للشباك.

و من أجل مرافقة عملية إنشاء الشباك، البنك مطالب بتعيين لجنة تسهر على السير الحسن لأعمال الإنشاء، تتضمن هذه اللجنة المسؤولين المرشحين لتولي مناصب قيادية في الشباك، ممثل الهيئة الشرعية، وكل عضو يقدم اضافة في عملية التأسيس بما في ذلك اعضاء خارجيين كمكاتب استشارات أو خبراء في مجال الصيرفة الإسلامية.

2-4 المتطلبات المالية و المحاسبية: أهم ضابط في هذا المجال يتمثل في الاستقلالية المالية من حيث الحسابات و مصدر الأموال بين الشباك و البنك الأم و الاستقلالية المحاسبية من خلال المسك و الإفصاح المحاسبيين. وبالتالي وبالرغم من تباعية الشباك إداريا للبنك التقليدي إلا أنه مطالب بمسك محاسبي لتسجيل كل عملياته و عرضها في قوائم مالية خاصة بالشباك. هذا المسك يكون وفق معايير محاسبية تراعي المعاملات الإسلامية. حيث أشرنا سابقا إلى معايير AAOIFI، بالمقابل فإن البنك التقليدي و بصفته هيئة تجارية فإن مسكه المحاسبي يكون وفق المعايير المحاسبية المطبقة من قبل المؤسسات التجارية. أكبر هيئة عالمية متعارف عليها ومصدرة لمعايير محاسبة مطبقة عبر معظم الدول العالمية هو مجلس المعايير المحاسبة الدولية.

تعالج المعايير الصادرة من قبل مجلس المعايير المحاسبة الدولية المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أما المعايير التي تصدرها AAOIFI فهي خاصة بالصناعة المصرفية الإسلامية، كما أنها لا تقتصر على صياغة معايير خاصة بالمحاسبة، بل تقوم أيضا بإصدار معايير خاصة بالمراجعة، أخلاقيات العمل، الضبط، معايير الشريعة. وبالتالي فمن ناحية دقة الإفصاح المحاسبي و التعبير الحقيقي عن الصورة الصادقة للمؤسسة فإن المعايير الإسلامية هي الأكثر مصداقية. وبالتالي فمن الضرورة بمكان التزام الشباك التشاركي بها. خاصة اذا علمنا أن AAOIFI خصص معيارا رقمه 18، يهدف إلى وضع الأسس المحاسبية للإثبات، القياس و العرض و الإفصاح لكل من الموجودات التي تدار، والأموال التي يتم تلقيها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في القوائم المالية للبنوك التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية ، سواء عن طريق الشبائيك أو الفروع، و كذلك الدخل الذي ينتج عن هذه الخدمات و تحديد الإفصاح اللازم المرتبط بهذه الخدمات.^{xviii}

الأمر الذي يسهل عملية تطبيق معايير AAOIFI هو تبني الشباك لأنظمة عملياتية فنية مصممة خصيصا للبنوك الإسلامية و وفق المعايير المتعارف عليها و التي تسمح بتعزيز عملية الإفصاح المحاسبي و اصدار قوائم مالية خاصة بنشاط الشباك.

2-5 المتطلبات في تدريب الموارد البشرية: لا شك أن توفر العنصر البشري المناسب، جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة ، يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان، و بالتالي كان مطلوبا من البنك التقليدي بوضع استراتيجية للموارد البشرية الموجهة للعمل في الشباك من أجل إعداد كوادر من الموظفين فعالة وموالية ومؤمنة بمبادئ الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال حسن اختيارهم وتعيينهم، ومن خلال وضع برامج تدريبية مكثفة حول الصيرفة الإسلامية وخاصة حول الضوابط الشرعية وأدلة إجراءات العمل لصيغ التمويل الإسلامي. كما ينبغي على البنك التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

2-6 متطلبات عامة أخرى:

❖ وجود دليل عمل وإجراءات واضحة لأعمال الشباك يتم إيجادها بالتعاون مع مكاتب استشارية متخصصة في الصيرفة الإسلامية.

❖ منع وضع فائض السيولة في الشباك لدى البنك الأم بفائدة مباشرة أو غير مباشرة من أجل احترام مبدأ الفصل بين النشاطين.

❖ التركيز على الجانب التسويقي عند تأسيس شبك اسلامي من خلال كل فرص الاعلام و الاشهار المتاحة و ابراز أهمية و ميزة المنتجات الإسلامية.

ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر- (ص: 1 - 17)

يظهر جليا ضرورة تطبيق إدارة البنك التقليدي لهذه المتطلبات من أجل ضمان سلامة التطبيق و بالأخص مشروعيته، و هذا ما يسمح بالتسويق للصيرفة الإسلامية و إعطاء الصورة الصحيحة عن ركائز النشاط المصرفي الإسلامي و ترسيخها عند كل المتعاملين الاقتصاديين.

المبحث الثالث: دراسة نقدية لإنشاء الشبائيك المالي التشاركي في بنك الإسكان للتجارة و التمويل/ الجزائر

يعالج هذا البحث التطبيقي تقييم كيفية إنشاء الشبائيك التشاركي في بنك الإسكان للتجارة و التمويل/ الجزائر من خلال مقارنة الطريقة المتبعة من البنك مع الضوابط المذكورة سابقا. قبل ذلك نقدم عموميات حول البنك و شبائكه.

1- تقديم و عموميات حول الشبائيك المالي التشاركي لبنك الإسكان للتجارة و التمويل/ الجزائر^{xix}
بنك الإسكان للتجارة و التمويل / الجزائر هو شركة مساهمة تابعة لبنك الإسكان للتجارة و التمويل في الأردن، تمت الموافقة على تأسيسه من طرف مجلس النقد و القرض الجزائري في أكتوبر عام 2003، يتواجد مقره الاجتماعي ب 61 شارع أحمد واك دالي إبراهيم الجزائر، و المقيد بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 03 ب 0021864 ، بتاريخ 2003/03/26. بدأ يزاول نشاطه برأس مال بلغ 60 مليار دينار جزائري. و بالإضافة الى المقر الرئيسي، يحتوي البنك على 06 فروع: بلدية، وهران، دار البيضاء، بجاية، سطيف، قسنطينة.

أنشأ البنك شبائيك مالي تشاركي سنة 2015 أطلق عليه اسم إدارة الخدمات الإسلامية، مقرها بالمديرية العامة للبنك. و يهدف البنك من خلال عملية الإنشاء إلى:

- تقديم المنتجات و الخدمات المقدمة في المصارف الإسلامية و المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- توسيع استثمارات و استخدامات أموال البنك من خلال المنتجات و الخدمات الإسلامية مما يساهم في تطوير رأس المال التجاري للبنك.
- إرضاء و كسب ثقة شريحة من العملاء الذين يبحثون عن التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي.
- تطوير المنتجات و الخدمات الإسلامية و جعلها تتماشى مع متطلبات العملاء.

من خلال هذه الأهداف يتضح لنا أن الدافع وراء إنشاء الشبائيك لم يكن سوى دافع تجاري وليس هناك أي دافع شرعي وراء هذا التحول فالبنك يسعى إلى تعظيم أرباحه و المحافظة على عملائه الحاليين و كذا تغطية أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع و بذلك الحصول على حصة كبيرة في السوق المصرفي الجزائري.

حاليا يقوم الشبائيك بتقديم تمويلات استغلالية تتراوح مدتها من شهر إلى أربعة أشهر و تقدم هذه التمويلات عن طريق التمويل بالمراجعة و التمويل بالسلم. و من المنتجات الإسلامية التي يقدمها البنك، التمويل بالإستصناع و لكن لم يتم التعامل به لحد الآن فالطلبات التمويلية كلها تتمثل في المراجعة و السلم.

2- تقييم إنشاء الشبائيك المالي التشاركي في بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر

بالاعتماد على الضوابط سألغة الذكر، سنحاول تقييم أداء البنك في عملية إنشاء الشبائيك و ذلك من خلال الزوايا الآتية:

2-1 من خلال النتائج التي حققها الشبائيك: دخول الشبائيك حيز الخدمة منذ أكثر من 04 سنوات يسمح لنا بمعرفة ما إذا كان قرار الإنشاء صائبا من خلال قراءة في المؤشرات المالية التي حققها كمرحلة أولى في عملية التقييم. وفيما يلي أهم المؤشرات بالدينار الجزائري:

الجدول رقم 03: المؤشرات المالية للشبائيك الخاص بسنتي 2018/2017

النسبة	الفارق	2018	2017	البيان
-0,2 %	- 55 388 683	19 527 246 979	19 582 635 663	إجمالي التمويلات الممنوحة
- 14%	- 1 025 101 952	6 332 912 953	7 358 014 905	القائم من التمويلات
+31%	144 449 946	613 010 841	468 560 895	رقم الأعمال المحصل
+ 1%	5 969 313	757 913 700	751 944 387	رقم الأعمال المحقق
+ 1%	6 935 570	624 175 071	617 239 501	أرباح مقيدة على عمليات التمويل الإسلامي

ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر- (ص ص: 1 - 17)

عدد العملاء	57	59	2	+ 4%
-------------	----	----	---	------

المصدر: تقرير النشاط لسنة 2018 الصادر من إدارة الخدمات الإسلامية

- ✓ بلغ مجموع التمويلات الممنوحة قيمة 19,52 مليار دينار في حين بلغ 19,58 مليار دينار في نفس الفترة العام الماضي، أي بانخفاض قدره 55 مليون دينار وهو ما يعادل نسبة (0,2) بالمائة.
- ✓ سجل رقم الأعمال المحصل خلال مبلغ 2018 613 مليون دينار جزائري، مسجلا بذلك تطورا إيجابيا يقدر بـ 144,5 مليون دينار أي بزيادة قدرها +31 بالمائة.
- ✓ بلغ رقم الأعمال المحقق 757 مليون دينار خلال 2 في حين بلغ 751 مليون دينار العام الماضي، أي بزيادة قدرها 6 مليون دينار وهو ما يمثل نسبة + 1 بالمائة.

أهم ما يلاحظ في المؤشرات المذكورة أنه و بالرغم من انخفاض إجمالي التمويلات المتاحة إلا أن رقم الأعمال ارتفع، و السبب يعود إلى السياسة الرشيدة للشباك في المضاربة بحيث يعتمد الشباك على تمويلات قصيرة الأجل، وبالتالي سرعة التحصيل و إعادة التدوير.

كما أن الشباك حقق أرباحا منذ نشأته، هذا يدل على تقبل العملاء الجزائريين لفكرة الشبائيك الإسلامية في بنوك تقليدية و كذا مدى تعاطفهم لمنتجات مالية إسلامية.

هذا التقييم الأولي سمح لنا بالقول أن القرار المتخذ من البنك لإنشاء الشباك هو قرار صائب. و هذا ما يفتح لنا الطريق لتقييم كيفية الإنشاء.

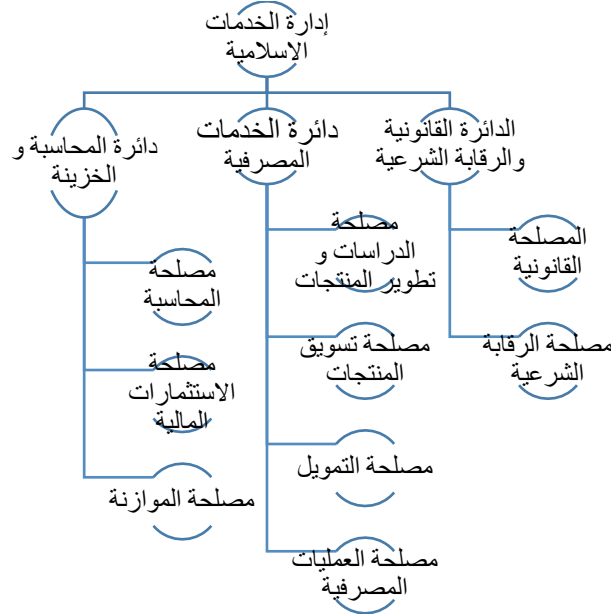
2-2 من خلال احترام الضوابط الشرعية: جدية القيادة العليا في تقديم خدمات مصرفية إسلامية يعتبر من الضوابط الشرعية لعمل الشبائيك التشاركية ولذلك تشترط الهيئات الشرعية إصدار قرار بتأسيس الشباك من أعلى سلطة في البنك، و بالفعل فقد تم التوقيع على القرار من رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان و الذي أرسل الى البنك المركزي يوم 2009/02/19 رقم المراسلة 66.

كما قام البنك بإبرام اتفاقية للاستشارات الشرعية مع المستشار الشرعي السيد " أولفي جعفر " المدعو الشيخ أبو عبد السلام وحددت مدة الاتفاقية من 2014/01/11 إلى غاية 2015/01/11. علما أن هذا المستشار عين لسد فراغ الهيئة الشرعية الغير موجودة أصلا في البنك بحكم أنه تقليدي.

لم يتم تجديد اتفاقية المستشار الشرعي بعد نهايتها، حيث أصبح يعتمد الشباك في مسائله الشرعية إلى خبرة موظفيه خاصة في مصلحة الرقابة الشرعية. هذا الأمر جد سلبي ينبغي تداركه من قبل الشباك عن طريق إنشاء هيئة شرعية تتابع مختلف أعمال الشباك من أجل اعطاء أكثر مصداقية و مشروعية لمنتجاته .

2-3 من خلال احترام الضوابط الإدارية: وُقِّدَ البنك بشكل كبير في احترام الضوابط الإداري من خلال منح الاستقلالية في التسيير للشباك. فهو عبارة عن إدارة وسيطة بين مختلف إدارات البنك والتابعة إلى المديرية العامة للبنك. تكمل الاستقلالية الممنوحة في التسيير من خلال تخصيص البنك في هيكله التنظيمي ثلاث دوائر رئيسية يكون فيها مدير إدارة الخدمات الإسلامية المسؤول الأول على تحقيق أهداف الشباك. و فيما يلي شكل توضيحي للهيكل التنظيمي للشباك

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للشباك المالي التشاركي في بنك الإسكان/الجزائر



المصدر: أرشيف إدارة الخدمات الإسلامية ببنك الإسكان / الجزائر

وبالعودة الى الضوابط الإدارية ، كنا قد أشرنا إلى ضرورة تعيين لجنة تسهر على السير الحسن لعملية إنشاء الشبائيك، الأمر الذي لم تقعله إدارة البنك. و لهذا لاحظنا بطئ شديد في عملية الإنشاء التي استغرقت حوالي 5 سنوات منذ تاريخ الحصول على ترخيص من بنك الجزائر .

4-2 من خلال احترام الضوابط القانونية: احترمت البنك الجانب القانوني لعملية عرض خدمات إسلامية، حيث إلى غاية تاريخ طلب الرخصة من بنك الجزائر عن طريق المراسلة 2009/66 يوم 2009/02/19 لم يكن هناك قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، سوى التعليمات الصادرة من قبل بنك الجزائر بداية 2009 وجاء فيها أن الطريق الوحيد لولوج الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك الناشطة في الجزائر هو طلب الترخيص من بنك الجزائر مرفق بتقرير مطابقة داخلي مفصل عن مشروعية المنتجات والخدمات . و بالتالي كان البنك من الأوائل من طلبوا الرخصة حيث تحصلوا عليها في 2009/03/08 عن طريق المراسلة من بنك الجزائر رقم 118/CAB/SGCMC/2009 (أنظر الملحق رقم 01).

5-2 من خلال احترام الضوابط المحاسبية و المالية: كانت مهام دائرة المحاسبة والخزينة كالآتي:

- اعداد القوائم المالية بصفة دورية و منتظمة.
- ادخال و تسجيل عمليات التمويل بالمرابحة و السلم و الإستصناع باستخدام نظام المعلومات الخاص بهذه التمويلات و المتابعة المحاسبية لهذه العمليات.
- انشاء الحسابات الخاصة بالعملاء و بالموردين و مراقبة الحسابات الدائنة و المدينة
- اجراء التحليل المالي الحسابات.

من الملاحظ أن الشبائيك احترمت مبدأ الفصل المحاسبي بين عملياته و العمليات التقليدية للبنك، ولهذا أوجد البنك دائرة المحاسبة و الخزينة في الشبائيك التي تقدم تقارير مالية عن خدمات الشبائيك فقط من خلال مسك محاسبي يحترم فيه معايير المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية. وهذا ما جعل درجة الافصاح المحاسبي للشبائيك جد عالية من خلال إعداد تقارير شهرية على نشاط إدارة الخدمات الإسلامية ورفعها للإدارة العامة مشفوعا بأهم المؤشرات المالية المحققة.

كما أن الشيء الايجابي في الضوابط المحاسبية المعتمدة من قبل الشبائيك و التي ساهمت في عملية الافصاح المحاسبي هو اختيارها لنظام معلوماتي من نوع حزمة برامج تحت اسم "فيناكل" و هو من أشهر البرامج الفنية العملية المطبق في كبرى البنوك العالمية بما فيها بنك الأم. و يعنى بالخدمات البنكية الأساسية. السبب الرئيس في اختيار هذه الحزمة البرمجية يرجع لكونها خصصت وحدة للخدمات المالية الإسلامية، هذا ما سهل عملية تغطية كل خدمات الشبائيك مما رفع من مستوى

ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر-

(ص: 1 - 17)

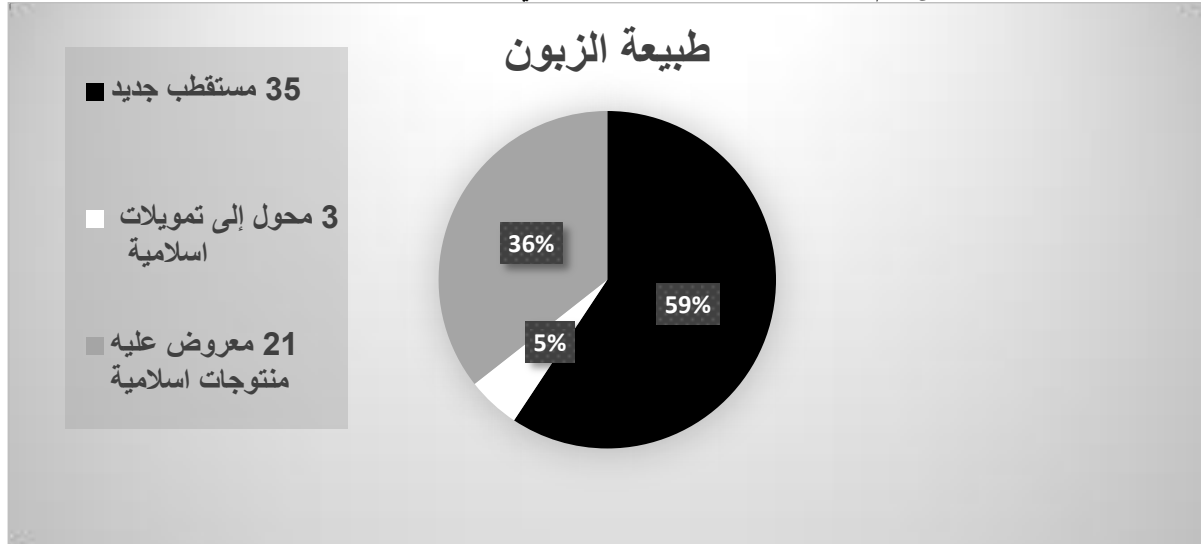
الإفصاح المحاسبي . ضف الى ذلك أن كل من البنك الأم و الشباك يعملان بنفس البرنامج حيث ثم تكييفه مع الفروقات الموجودة بين معايير المحاسبة للمؤسسات التجارية و معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما احترام البنك ضابط الاستقلالية المالية من خلال استقلال مصادر التمويل بين البنك و الشباك. مع الإشارة أن الشباك مول الأصول الثابتة، مصاريف التأسيس و طلبات التمويل الأولى لعملاء الشباك عن طريق قرض حسن من البنك. و هذه الصيغة التمويلية تندرج ضمن الصيغ الشرعية لكون تسديد القرض بدون فائدة . كما أن الشباك ليس له شخصية معنوية تسمح له بالبحث على صيغ خارجية في مصارف اسلامية.

6-2 من خلال احترام ضوابط تدريب الموارد البشرية: بالرغم من تسطير الشباك لبرنامج تدريبي لموظفيه للتحكم في التقنية الجديدة و المتمثلة في الحزمة البرمجية "فيناكل". إلا أن اعتمادها على تحويل جزء من الموارد البشرية الموجودة في البنك إلى العمل في الشباك جعل عامل نقص الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية يظهر جليا في موظفي الشباك. و لهذا كان على البنك توسيع دائرة التوظيف الخارجي عند فتح الشباك، بتوظيف أصحاب الكفاءة و الخبرة العالية في مجال الصيرفة الإسلامية خاصة الذين سبق لهم العمل في مشروع فتح شباك تشاركي في بنك تقليدي. كما كان على البنك تدريب بعض الموظفين ليكونوا مكونين داخل الشباك مما يسمح لهم في المساهمة في رفع مستوى الخبرة عند كل موظفي الشباك و في فترة وجيزة.

7-2 من خلال احترام الضوابط العامة الأخرى: من بين الضوابط العامة وجود دليل إجراءات يجمع كل الإجراءات التي تسمح للشباك القيام بمختلف مهامه بطريقة صحيحة و فعالة بما في ذلك إجراءات الرقابة الذي يعتمد عليها المدقق من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك. هذا الدليل غير متوفر في الشباك التشاركي لبنك الإسكان. فمن الضروري وضع إدارة الشباك هذا الدليل من بين الأولويات، حيث تستطيع تصميمه بالاعتماد على مكتب استشارات خارجي. و بالمقابل، لاحظنا الاهتمام البالغ الذي أعطاه الشباك للجانب التسويقي مما جعله يحصل على نسبة نمو متزايدة للمعاملين كما جاء في الجدول السابق. وبالعودة الى 58 عميل لسنة 2018 كانت طبيعتهم كالآتي:

المنحنى رقم 01: طبيعة زبائن الشباك الاسلامي لبنك الاسكان سنة 2018



المصدر: تقرير النشاط لسنة 2018 الصادر من ادارة الخدمات الإسلامية.

أعلى نسبة من الزبائن هم مستقطبون جدد ب 59 بالمائة، هذا يبين مدى نجاعة السياسة التسويقية للشباك، حيث ثم استقطابهم ضمن الحملات التسويقية العامة و الموجهة إلى كل المتعاملين المحتملين. أما نسبة 36 بالمائة، فهؤلاء هم مستقطبون جدد و لكن الشباك هو الذي ذهب إليهم ليعرض عليهم منتجاته في إطار حملات تسويقية خاصة و موجهة. و هذا ما يبين درجة الإقناع العالية و كذا دراسة سوق جيدة التي مكنت من استقطاب زبائن جدد. أما نسبة 05 بالمائة تمثل العملاء الذين ثم تحويلهم من فروع بنك الأم إلى الشباك. هؤلاء جاؤوا بمحض ارادتهم منذ تأسيس الشباك سنة 2015. مما يعني أنه لا يوجد هناك استقطاب من طرف البنك لزبائن البنك الأم. يرجع الباحث هذا العزوف الى مخافة ظهور حساسيات سلبية بين البنك الأم و الشباك و التي تجر إلى منافسة لا معنى لها بحكم أن كل من الشباك و فروع بنك الأم

ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر- (ص: 1 - 17)

هم شخصية اعتبارية واحدة. و بالتالي نؤكد أن دوافع إنشاء الشباك في البنك الإسكان تجارية محضة. حيث إن كانت هناك دوافع عقائدية كان قد شجع على استقطاب زبائن الفروع التقليدية من أجل التدرج إلى التحول الكلي.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

- أفضل أشكال التحول هو التحول الكلي لأنه يعبر عن رغبة صادقة من البنك لتطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية و الابتعاد عن الحرام، أما فيما يخص التحول التدريجي سواء بإنشاء الشبائيك المالية التشاركية أو الفروع و بالرغم من الجدل الموجود حول مشروعية الشبائيك المالية التشاركية إلا أنها استطاعت وبجدارة نشر فكر الصيرفة الإسلامية لأنها من ناحية التطبيق هي الأسهل خاصة في ظل محيط يفتقد للتشريعات الكافية لتأطير أعمال الصيرفة الإسلامية. مع التنبيه أن تحول المصارف عن طريق الدمج بين النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي ليست صحيحة لأنها لا تضمن الاستقلالية المالية للنظام المصرفي الإسلامي. هذه النتيجة تجيب على السؤال الأول و تؤكد نسبية الفرضية الأولى كونها لم تتطرق إلى التحول عن طريق الدمج.
- العناصر الأساسية في تعريف الشبائيك المالية التشاركية هي: تابع لفرع تقليدي، مخصص للخدمات الإسلامية، مستقل عن خدمات الفرع التقليدية الأخرى، يخضع إلى رقابة هيئة شرعية. و يضيف الباحث عنصر توافق خدمات الشباك مع القانون الوضعي بحكم أنه تابع دائما للفرع التقليدي، يكون هذا التوافق إما بوجود قانون واضح ينظم نشاطه أو حصول الشباك على ترخيص من البنك المركزي. و يقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية ضرورة استيفاء مستلزمات عامة وشاملة، منها ما يتعلق بالتشريعات القانونية والأنظمة المصرفية، ومنها بالأمور الشرعية، ومتطلبات أخرى إدارية تنظيمية وفنية للبنك، و لا بد من اتباع هذه المتطلبات حتى يتم التطبيق بالشكل المطلوب، أهم هذه المتطلبات:
- ✓ المتطلب القانوني : حيث من الضروري تقيد الشباك بمبادئ الصيرفة الإسلامية والمبنية على المضاربة و الاستثمار ، هذه الأمور تحتاج الى اطار قانوني ينظمها، إلا أن الشباك تابع إداريا للبنك التقليدي الذي يسيّر غالبا وفق قانون النقد و القرض الذي لا يغطي عمليات الاستثمار و المضاربة. و بالتالي غالبا ما تسير نشاطات الشبائيك بواسطة رخص و موافقات رسمية من طرف الهيئة الوصية.
- ✓ المتطلب الشرعي: التحدي الكبير للشباك هو خلق صورة انطباعية صحيحة عن العمل المصرفي الإسلامي بحكم أن هذا العمل ثم تقديمه من طرف بنك تقليدي، من هذا المنطلق كان الضابط الشرعي هو الضابط الأكثر أهمية، بحكم أن جوهر الاختلاف بين نشاط البنك التقليدي و الشباك الإسلامي هو أخذ هذا الأخير بتعليمات الشريعة الإسلامية في عرض خدماته ومنتجاته. كما أن هذا المتطلب يزيل اللثام على شكوك المتعاملين مع البنك عن مدى مصداقية عمل الشبائيك، خاصة إذا علمنا أن درجة الشك تكون كبيرة في أعمال الشبائيك مقارنة بأعمال بنك إسلامي محض.
- و هذا ما يجيب على السؤال الثاني و ينفي الفرضية الثانية، لكون الشبائيك المالية التشاركية تابعة من ناحية الملكية للبنك التقليدي و لكن مستقلة إداريا، محاسبيا، ماليا و حتى من ناحية سياسة التسيير.
- اعتمد بنك الإسكان على جملة من الضوابط و المتطلبات، أغلبها موافقة للمتطلبات المذكورة في الدراسة، مع بعض التحفظات أهمها: عدم تجديد الاتفاقية المبرمة مع المستشار القانوني، فقدان الشباك لدليل الاجراءات، نقص خبرة عمال الشباك في مجال الصيرفة الإسلامية بحكم أنهم كانوا عمال في بنك الإسكان الأم. و هذا ما يجيب على السؤال الثالث و يؤكد الفرضية الثالثة.

التوصيات:

تقترح الدراسة التوصيات الآتية:

- ايجاد قانون ونظام ولوائح خاصة بالتنظيم والرقابة والإشراف على الشبائيك المالية التشاركية تتفق مع طبيعة عملها المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية تُشرف على أعمال الشباك التشاركي بممارسة رقابة قبلية وبعديّة للتحقق من شرعية المنتجات المقدمة فيها.

ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر- (ص: 1 - 17)

- ضرورة الاستقلالية المالية بين الشبائيك التشاركي و البنك الأم على أن تكون انطلاقة الشبائيك بصيغة تمويلية شرعية كافتراض قرض حسن من البنك الأم.
- وجوب الإفصاح المحاسبي على نشاط الشبائيك من خلال مسك محاسبي مستقل عن بنك الأم يراعى فيه معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- ينبغي على كل بنك تقليدي يرغب في فتح شبائيك تشاركي أن يحترم كل المستلزمات القانونية و يحصل على كل التراخيص المطلوبة من الهيئات المعنية.
- تدريب الموارد البشرية في الشبائيك التشاركية على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
- ضرورة استفادة البنوك التقليدية الجزائرية من تجربة الشبائيك التشاركي لبنك الإسكان الذي استطاع أن يحقق مؤشرات مالية جد مشجعة بالرغم من بعض النقائص في الالتزام بضوابط الإنشاء.

المراجع:

- ⁱ نيفين حسين و ندى الهاشمي. (2017)، *البنوك التقليدية و الإسلامية في الامارات*، وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار، الإمارات العربية المتحدة، ص6.
- ⁱⁱ أحمد سليمان حصاونه، (2008)، *المصارف الإسلامية*، الطبعة 01، عالم الكتب الحديثة، عمان، ص64.
- ⁱⁱⁱ مصطفى ابراهيم محمد مصطفى. (2006)، *تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة حالة بعض البنوك السعودية*، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ص24.
- ^{iv} سالم المعطيات يزن خلف. (2009)، *تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية*، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص6.
- ^v Accounting and Auditing Organisation for Islamic Financial Institution
- ^{vi} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2015)، *المعايير الشرعية*، فهرسة مكتبة الملك فهد، البحرين، ص156.
- ^{vii} مرجع سابق، ص155.
- ^{viii} أهم هذه المراجع:
- سفر أحمد. (2004)، *العمل المصرفي الإسلامي: أصوله وصيغته تحدياته*، اتحاد المصارف العربية، لبنان، ط1، ص207.
- د. سعيد بن سعد المرطان. (1999)، ورقة بحثية بعنوان " *ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي* " ، ندوة من إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، دولة الكويت.
- ^{ix}سمير مصطفى متولي. (1984)، *فروع المعاملات الإسلامية ما لها وما عليها*، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد34، ص21.
- ^x د. فهد الشريف، *الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي*، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي عقد في جامعة أم القرى، منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي على شبكة الإنترنت، ص 13 ، متاح على الرابط الآتي:
<https://iefpedia.com/arab/?p=450> (زيارة الموقع يوم 2019/09/22)
- ^{xi} لاحم الناصر. (2010)، *النوافذ الإسلامية أم المصارف الإسلامية*، مقال منشور في الصفحة الاقتصادية من صحيفة الشرق الأوسط، ع 11557 ، ص 20.
- ^{xii} فتوى هيئة الرقابة الشرعية، البنك الأهلي التجاري، المحضر رقم 3 ، 27-28/03/1996، مجلد الفتاوى الشرعية، ص 3
- ^{xiii} عبدالرزاق الخريجي. (2003)، *إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية بالبنك الأهلي التجاري*، مجلة الجسور ، قبرص، ع 3، ص 36
- ^{xiv} مصطفى ابراهيم محمد مصطفى. (2006)، مصدر سابق، ص:109-110
- ^{xv} فهد الشريف. (2005)، *الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية*، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى، 30/5- 2005/6/2، ص 19-22، بتصرف من الباحث.

^{xvi} صالح مفتاح ومعارفي فريدة. (2014)، "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية - دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيتر التجاري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 34 35 /، ص ص-270-271.

^{xvii} لطف محمد السرحي. (2010)، *الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح*، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، 20-21/03/2010، اليمن، ص 10. يتصرف ^{xviii} هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2007)، *معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية*، البحرين، ص 573

^{xix} معلومات مأخوذة من التقارير السنوية المنشورة في موقع البنك و كذا اللقاءات الحوارية مع مسؤول الرقابة الشرعية في الشباك. رابط تحميل التقارير: <https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/presentation/nous-connaitre>. (تاريخ زيارة الرابط 2019/09/22).

- Azmi, Sofiza, (2018), *Development Of Islamic Windows Of Conventional Banks: Global Trends, Islamic fainans news*, <https://islamicmarkets.com/publications/development-ofislamic-windows-of-conventional-banks>.

- Bank Negara Malaysia, (2012), *Guidelines on Skim Perbankan Islam*, BNM/RH/GL001-27, <https://islamicbankers.files.wordpress.com/2013/20121102-12/guidelines-on-skimperbankan-islam.pdf>.

الملحق رقم 01:

بنك الجزائر
BANK OF ALGERIA

08 MARS 2009

CONSEIL DE LA MONNAIE ET DU CREDIT
SECRETARIAT GENERAL

Réf n°118/CAB/SGCMC/2009

Alger, le 8 mars 2009

A. ANGER

BENABDECHOUEN

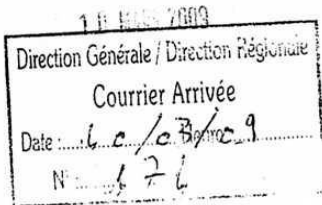
Monsieur le Directeur Général,

Nous avons bien reçu votre correspondance n° 066 datée du 19 février 2009 par laquelle vous faites part à Monsieur le Gouverneur de la décision du Conseil d'Administration de la Housing Bank for Trade & Finance – Algeria de mettre à la disposition de votre clientèle de nouveaux produits financiers à compter du 31 mai 2009.

Le souci de votre banque de répondre à la demande croissante de votre clientèle et du marché pour de nouveaux produits financiers étant parfaitement compréhensible, nous avons l'honneur d'attirer, toutefois, votre attention sur la prudence à observer en matière de lancement de tout nouveau « produit financier ».

Il est indiqué, en particulier, d'entreprendre une évaluation rigoureuse des risques inhérents aux instruments financiers et ce, préalablement à leur lancement.

Veuillez agréer, Monsieur le Directeur Général, l'expression de notre parfaite considération.



Le Secrétaire Général

Ali BELAHBIB

Monsieur le Directeur Général
de The Housing Bank for Trade & Finance - Algeria